الفصل العاشر:

الشـرق والغـرب

ربما يُصبِح أكثرُ رجال الأعمال العرب، حين يستثمرون في أمريكا بالمستوى نفسه الذي استثمر به سليمان العليان، سببًا في إثارة كثير من الجَدل حولهم والعداء لهم. أما ما يتمتع به سليمان من ترحيب غالبًا فمردُّه جزئيًّا إلى اتصاف الطريقة التي يستثمر بها بالصدق والأمانة وإلى تَجشُّمه السعيَ إلى التعرف على المسؤولين القياديين في الشركات التي يستثمر فيها. كما كان ذلك ثمرةً لاهتمامه المستمر بالأمريكيين وبالثقافة الأمريكية منذ أن التحق بالعمل في شركة "كاسوك" CASOC في أواخر الثلاثينيات. ومن الخصائص غير العادية التي يَتميَّز بها سليمان عن رجال الأعمال العرب الآخرين سعيُه منذ وقت مبكر إلى تَعلُّم أمور كثيرة عن التجارة والقانون والسياسة الأمريكية. فهو يحب أمريكا ولا يَشعر بأنه غريب فيها.

وقد اكتشف الأمريكيون خلال الطفرة النفطية في أواسط السبعينيات، حين أصبحت المملكة العربية السعودية قوة مالية وشريكًا تجاريًّا مهمًّا للولايات المتحدة، أنهم لا يعرفون شيئًا كثيرًا عن المملكة وليس لهم أي اتصال تقريبًا بأحد من مواطنيها. لذلك

نظر إليه أصدقاؤه الأمريكيون فورًا على أنه الرجلُ الملائم الذي يمكن أن يساعد بعض المؤسسات الأمريكية في تعاملها مع المملكة. لذلك قَدَّمه أولئك إلى واحد أو اثنين من الإعلاميين البارزين، ثم قَدَّمه هؤلاء إلى مَزيد من الصحفيين. ولإجادته اللغة الإنجليزية ولثقته بنفسه ولمعرفته بالكيفية الملائمة لعرض آرائه على الأمريكيين -إضافة إلى سهولة الوصول إليه- كاد يكون الشخصَ الذي يمكن للصحفيين أن يَصفوه بـ "السعودي المُطَّلِع". وكان على استعداد لأن يُصرِّح بآرائه بشأن القضايا العربية، ولم يكن يمانع في بعض الأحيان من إجراء بعض المقابلات الصحفية معه وأن يكتب الصحفيون عن أعماله التجارية.

وبالكيفية نفسها أصبح معروفًا في أوساط رجال الأعمال الأمريكيين. وكان في أوائل السبعينيات قد سبق له معرفة عدد من المصرفيين والمديرين القياديين في الشركات التي كان يُمثِّلها؛ إذ كان من عادته التي دأب عليها منذ سنين أن يزور الشركات التي كان يستورد منها، وهو ما لم يفعله المستورِدون السعوديون الآخرون. وقد قدَّمه أولئك إلى أعضاء مجالس الإدارة في شركات أخرى، وأصبح بالتدريج المتحدثَ باسم بلاده في أوساط رجال الأعمال ومستشارًا غير رسمي في شؤون الشرق الأوسط لمعارِفه من رجال الأعمال الأمريكيين. وقد دُعي ليكون عضوًا في المجالس الاستشارية واللجان ومجالس الإدارة في كثير من

البنوك والشركات. وحين يفكر مديرو مثل هذه المؤسسات بـ"أنه يجب علينا أن نبحث عن عربيّ مطَّلِعٍ فيما يخص نشاطنا التجاري؛ فمَن نَعرِف؟"، كان سليمان في غالب الأمر الشخصَ الذي يقع عليه الاختيار. ولا يعود ذلك إلى أن هؤلاء المديرين لا يعرفون أحدًا البتة في المملكة العربية السعودية أو في سائر العالم العربي؛ بل سببه أن مَنْ يعرفونه من الآخرين [عدا سليمان] إما موظفون حكوميون، أو متلبِّسون بما قد يشوب سمعتَهم، أو منتمون إلى الأسر الحاكمة التي لا يمكن لأفرادها، في الغرب، أن يشاركوا في عمل المؤسسات إلا بقَدْرٍ محدود.

وصار سليمان في منتصف الستينيات عضوًا في المجلس الاستشاري العالمي لبنك SRI International في مينلو بارك في كاليفورنيا، وفي مجلس إدارة المؤتمر في نيويورك Conference board of New York وقد أسست هاتان المنظمتان التجاريتان اللتان تَهتمان بالإدارة والاقتصاد المؤتمرَ الصناعي العالمي الذي كان يشارك فيه عدد من المديرين العامين لكثير من الشركات والبنوك من أنحاء العالم. ويُعقد هذا المؤتمر مرة كلَّ أربع سنوات، وتعقد اجتماعاته في سان فرانسيسكو دائما. وقد حضر سليمان اجتماع هذا المؤتمر لأول مرة في سنة ١٩٦٥ كما حضره سبع مرات في السنوات الثماني والعشرين التالية. وفي سنة ١٩٨٥ كان الرئيسَ غيرَ الأمريكي للمؤتمر.

ومن المؤسسات الأمريكية الأخرى التي شهدت بعض النشاط المبكر لسليمان مركزُ الدراسات الاستراتيجية والدولية في العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث عمل عضوًا في اللجنة الاستشارية لهذا المركز من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٥. وقد تعرَّف في هذا المركز لأول مرة على الدكتور هنري كيسنجر الذي كان يتولى رئاسته. كما كان كيسنجر يرأس مجلس الإدارة في اللجنة الاستشارية الدولية لشركة التأمين الكبرى المعروفة باسم: "المجموعة الأمريكية الدولية". وقد عمل سليمان عضوًا في مجلس إدارة هذه المجموعة من ١٩٨٢ إلى بداية سنة ٢٠٠٠، وكان يحرص على حضور اجتماعاتها التي كانت تُعقَد مرتين في السنة في نيويورك. ويقول سليمان إنه كثيرًا ما كان يستمتع بالنقاش الحيوي -الذي كان يَغلب عليه التهذيب وإن كان حادًا- مع كيسنجر، ويتعلق بالسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط غالبا. كما عمل من سنة ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠عضوًا في المجلس الاستشاري العالمي لبنك جي. بي. مورجان J.P Morgan الذي كان يتركز النقاش فيه على بعض الدول أو بعض المناطق المحددة في العالم أو على قضايا أمريكية أو عالمية عامة مهمة للبنك.

ووَسَّع سليمان من نشاطه ليَشمل المؤسسات التعليمية كذلك. فقد عمل عضوًا في مجلس جامعة روكفلر في نيويورك

سنة ١٩٧٤. وعَمل محاضِرًا مُقيمًا في جامعة إنديانا سنة ١٩٧٥، وأصبح عضوًا في السنة التالية في "منتدى التجارة الدولية" في تلك الجامعة. وانتُخب في سنة ١٩٧٩ عضوًا في مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في بيروت، الذي كان مسجَّلاً في الولايات المتحدة وتوجد مكاتبه في نيويورك. ومع أنه تخلص من معظم هذه النشاطات في الثمانينيات إلا أن مجموعته لا تزال تحتفظ بعلاقاتها مع المؤسسات الثلاث كلها. فقد أَسَّست مؤخرًا منحةً للدراسات العليا في تخصص التجارة الدولية في كلية كيلي للاقتصاد في جامعة إنديانا، حيث حصلت اثنتان من بنات سليمان، حذام ولبنى، على درجة الماجستير في الاقتصاد. والغرض من هذه المنحة أن تقدِّم حَفْزًا ودعمًا ماليَّيْن للطلاب السعوديين الذين يتخصّصون في الاقتصاد.

وكان أكثرُ نشاطاته الخارجية استهلاكًا لوقته منتدى "حوار رجال الأعمال" وهو منتدى تابع للجنة الاقتصادية الأمريكية – السعودية المشتركة. وقد أُسست هذه اللجنة في سنة ١٩٧٤ لمساعدة المملكة العربية السعودية في الاستفادة من الخبرة الاقتصادية والإدارية الأمريكية وفي التعامل مع القضايا الثنائية بين البلدين مثل شراء المملكة لسندات الخزينة الأمريكية. وأسس هذا المنتدى في سنة ١٩٨٠، وكان ذلك، في جزء منه، باقتراح من سليمان، والغرضُ منه إشراكُ القطاع الخاص في

البلدين في هذه القضايا. واستطاع سليمان من خلاله التعرفَ على شخصين أصبحا فيما بعد وزيرين للخارجية الأمريكية. فقد كان جورج شولتز الرئيس الأمريكي المشارِكَ لسليمان في رئاسة المنتدى في أوائل الثمانينيات، وكان حينذاك نائبَ رئيسِ شركة بكتل، وانتقل من ثَمّ ليصبح وزيرًا للخارجية في عهد الرئيس ريجان في سنة ١٩٨٢. وفي ذلك الوقت نفسه كان جيمس بيكر بحكم منصبه وزيرًا للخزانة في عهد الرئيس ريجان رئيسًا للجانب الأمريكي في اللجنة المشتركة. ثم أصبح وزيرًا للخارجية في عهد الرئيس جورج بوش. وكان سليمان يكتب على فترات منتظمة إلى شولتز وبيكر كليهما يحضهما على انتهاج سياسة أكثر توازنًا بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي.

ولم يكن تقديرُ زملاءِ سليمان الأمريكيين له مبنيًّا على ما كان يُسدِّيه لهم من نصائح بخصوص الأعمال في المملكة العربية السعودية فحسب (وإن كان هذا جزءًا من وظيفة منتدى حوار رجال الأعمال)، بل لمعرفته بالشرق الأوسط وطريقته الموضوعية في تقديم وجهات نظره بخصوص هذه المنطقة. فلم يكن يُطلق التصريحات التي تشبه أن تكون رسمية أو يلقي تلك الخطب المتحفِّظة المتخاذِلة كليّا، التي تعوَّد العربُ كلهم تقريبًا على إلقائها حين يُدعَون للحديث في الاجتماعات الدولية. ومع ذلك

لم يكن يتحدث كثيرا. ويَجِده زملاؤه حسنَ الإصغاء دائما. وكثيرًا ما كان يكتفي بإعطاء تلخيص مختصر في نهاية الاجتماع لأهم القضايا التي نوقشت، أو يقتصر على إلقاء سؤال ذي علاقة وثيقة بها. وكان كثيرًا ما يقول: "من الأمور التي تحيرني التساؤلُ عن إن كانت الولايات المتحدة تَعي نتائجَ السياسة التي تنتهجها في لبنان وفلسطين وإسرائيل ومصر والخليج؟. وهل تظن أن هذه السياسة ستساعدها في تحقيق أهدافها المتمثلة في مكافحة الحركات الإسلامية، أو الحد من التوجهات المتطرفة، أو مساعدة الحكومات العربية المعتدلة، أو جعل الرأي العام العربي أقل عداء للغرب؟" وكان أكثر ما يروق له في تلك المناسبات كلها أن يجلس إلى زملائه بعد انتهاء الاجتماعات الرسمية ويتكلم على سجيته.

وكان في نشاطاته تلك يستجيب من جانِب لشعوره بالواجب نحو العمل في عضوية بعض تلك المجالس. فقد كان يشعر بوجوب أن يكون من بين الأعضاء في تلك المجالس شخص له دراية بشؤون الشرق الأوسط إضافة إلى وجوب أن يتاح للعالم العربي فرصة التعبير عن وجهة نظره. وكان يرى في الوقت نفسه أن عمله ذاك يُكسِبه معرفةً جديدة وأصدقاء جدد. فقد كان هدفه منذ أول رحلة قام بها إلى أمريكا تأسيس بعض العلاقات مع الأشخاص المهمين. وليس لهذه السياسة صلة بأية

مزايا اجتماعية؛ ذلك أنه لم يكن يتطلع أبدًا إلى الشهرة خارجَ أوساط رجال الأعمال، ناهيك عن الرغبة في أن يتمكن الناسُ من التعرف عليه حين يسير في الشارع أو أن يكون موضوعًا للقيل والقال في الصحف. أما الباعثُ على ذلك فشعورُه بأن هذا هو الشيء المنطقي الذي ينبغي عليه أن يَفعلَه. ولكونه ينتمي إلى بلد لا يَعرف الناسُ في الولايات المتحدة عنه شيئًا وله ثقافته المختلفة كليًّا، كان سليمان يَحرِص دائمًا على أن تكون تصرفاتُه لائقة، وأن يُنظَر إليه باهتمام ويُقبَل في أمريكا - وكانت معرفة الناس المهمِّين جزءًا من هذا. كما كان يشعر بأن هذه التصرفات سوف تساعده في المدى القريب أو البعيد في أعماله التجارية. وكان يؤمن بما يسميه "التشبيك" networking قبل أن تكتسب هذه الكلمة معناها المعاصر.

وقد أثارت نشاطات سليمان إعجابَ المؤسسات - الاقتصادية والسياسية- في أمريكا وبريطانيا. وهو ما جعل أصدقاءه في الولايات المتحدة يَدْعونه للاشتراك في عضوية بعض النوادي المهمة جدا؛ وكان سعيدًا على وجه الخصوص بالدعوة التي وجهها له صديقه ميرون دوبين، أحد مديري شركة ترانزأمريكا، لعضوية نادي بوهيميان. ويقيم هذا النادي منتجعًا صيفيًّا مشهورا، هو بوهيميان جروف، لمدة أسبوعين خلال شهر يوليو في منطقة النهر الروسي شمال سان فرانسيسكو.

ويَحضر أعضاءُ النادي هذا المنتجعَ لقضاء الإجازة الأسبوعية، أو لقضاء أيام قليلة أو لقضاء الأسبوعين كاملين إن كان لديهم متَّسع من الوقت، وهناك يمكنهم الحديث عن أي موضوع يرغبون فيه، باستثناء قضايا التجارة (وهو استثناء رسمي) من غير أن يكونوا تحت ضغط الوقت.

أما في بريطانيا فقد بدأ تقديرُه فيها بصورة أكثر تقليدية. إذ لحظتْ وزارتا الخارجية والتجارة العملَ الذي قام به سليمان للمساعدة في زيادة الصادرات البريطانية إلى المملكة العربية السعودية، خصوصًا حين كان رئيسًا للغرفة التجارية الصناعية في الرياض فيما بين ١٩٨١ و١٩٨٩. كما نُظر إليه أيضًا على أنه رئيس قوي ومؤثِّر للبنك السعودي البريطاني فيما بين ١٩٧٨ و١٩٨٩. وفي سنة ١٩٨٧ منحتْه ملكةُ بريطانيا وسامَ فارس.

❖ ❖ ❖

وفي سنة ١٩٨٠ انضم سليمان إلى عضوية مجلس إدارة شركة موبيل للبترول. وكان هذا المنصب أهمَّ الوظائف التي شَغَلها وأكثرَها بروزا، لكنها لم تُثمر شيئا.

وقد شعر سليمان حين رُشِّح لهذه العضوية بشيء من الفخر. ذلك أنه يعلم أنه إن قَبِل به فسيكون أولَ عضو غيرَ أمريكي في مجلس إدارة هذه الشركة وأنه أول سعودي يتبوأ

مقعَدًا في مجلس إدارة أية شركة أمريكية كبرى. ومن جهة أخرى، كان يَعلم أن مجلس الإدارة يَعقِد أحد عشر اجتماعًا في السنة ويُتوقَّع منه أن يَحضر ثمانية منها في الأقل، وهو ما يستهلك جزءًا كبيرًا من وقته. واستشار بعض أصدقائه العرب، وحضَّه هؤلاء على القبول لأن هذا المنصب سيكون "رفيعًا"، في نظرهم.

ولما انضم إلى عضوية المجلس سارت الأمور بشكل ممتاز بينه وبين رئيس هذا المجلس، رالي وارنر، الذي كان يُوصف عالميًّا بأنه رجل "غايةً في التهذيب"، بتعبير أحد أعضاء المجلس، لكن سليمان لم يكن على علاقة سعيدة برئيس الشركة، بيل تافولاريس، الذي لم يكن من السهل العمل معه. فقد كان يَنظر إلى سليمان على أنه شخص يمكن أن يبذل النصح حين يطلب منه ويمكن له أحيانًا أن يُساعِد الشركةَ في نشاطها في المملكة العربية السعودية، لكنه لا يُتوقع منه أن يعارِض أفكار الرئيس الثابتة عن الكيفية الواجب اتباعها في كيفية عمل الشركة في المملكة. ولم يكن سليمان يتفق، أخلاقيًّا أو عمليًّا، مع أسلوب تافولاريس الذي يتصف بشيء من الاستغلال. وكما قال لي: "إن المسألة لا تكمن في رغبة تافولاريس في استغلالي وسيطًا يستخدمه للتأثير. ذلك أن هناك آخرين يمكن أن يستخدمهم لهذا الغرض. أما المشكلة الحقيقية معه فتكمن في أنه كان يحاول أن يمرِّر عبر مجلس الإدارة سياسات لم تكن صحيحة

في نظري، ولهذا كنت أعارضها". وزاد العلاقات بينهما سوءًا تأييدُ سليمان للدكتورة إلينور شيلدون، التي كانت عضوًا في مجلس الإدارة ورئيسًا للجنة الشؤون العامة، حين ضمَّنت تقريرها توصية مفادها أنه يجب على الشركة ألا تدفع الأجور القانونية التي تَحمَّلها تافولاريس بسبب قضية رفَعها ضد جريدة واشنطن بوست.

وفي سنة ١٩٨٣ ترك سليمان عضوية مجلس إدارة هذه الشركة. ولم يكن سبب ذلك خصام أو مواجهة. لكن فرصة خروجه سنحت، كما يروي عزيز سرياني، رئيسُ مجموعة العليان، حين انضمَّ سليمان إلى مجلس إدارة شركة أوكسيدنتال بتروليوم، التي كانت شركةُ كمبترول أحدَ المستثمرين المهمَّين فيها. وعندها أبدى سليمانُ رغبتَه في التخلي عن عضوية مجلس الإدارة في شركة موبيل متعلِّلا بأنه مع أن شركة أوكسيدنتال أصغر حجمًا بكثير من موبيل إلا أن هناك احتمالاً لوجود شيء من التضارب بين المصالح، ثم استُجيب لرغبته. وعندها شعر بأنه تخفَّف من عبء ثقيل. وهو لم يكن سعيدًا بذلك العمل، إضافة إلى أنه كان يستغرق جُلَّ وقته. وكما قال: "بصرف النظر عن المحاولات التي كنت أبذلها للتَّحكم في وقتي إلا أنني كنت أشعر دائمًا أن اجتماعات موبيل تستهلك أسبوعًا من كل شهر – وهو وقت طويل جدا".

❖ ❖ ❖

وأصبح بعد أربع سنوات من تركه لشركة موبيل عضوًا في مجلس إدارة معهد الاقتصاد الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن. وكانت تجربته في هذا المعهد أكثر إسعادًا وإثراء. فقد كان يعرف مدير المعهد فْريدْ بيرجستين، منذ أواخر السبعينيات، أثناء المباحثات الحثيثة لتأسيس منتدى حوار رجال الأعمال الذي كان يُخطَّط له أن يَعمل بشكل متوازٍ مع اللجنة الاقتصادية الأمريكية السعودية المشتركة. وكان بيرجستين حينها نائبًا للوزير في وزارة الخزانة الأمريكية. وقد جدد بيرجستين معرفتَه بسليمان في أوائل الثمانينيات، وفي سنة ١٩٨٧ دعاه للعمل عضوًا في مجلس إدارة هذا المعهد الذي كان أكثرُ أعضاء مجلس إدارته من وزراء المالية الأمريكية السابقين، ومن المحافظين السابقين للبنك المركزي الأمريكي، ومن رؤساء الشركات الأمريكية الكبرى. وناسب العملُ في المعهد سليمانَ إلى حد بعيد. فقد كان عمل المعهد موجَّهًا لتفهُّم التطورات التي يمر بها الاقتصاد الدولي ومحاولة التنبؤ بالمشكلات التي ستنشأ عنها. وكانت أمانة المعهد تعمل في إنجاز الدراسات التفصيلية للقضايا المطروحة ثم تَنشُر نتائج هذه الدراسات وتوزِّعها من ثَم على البنوك والحكومات ومراكز الأبحاث المالية الدولية. وكان المعهد يموِّل منحةً تتكفل بنفقات أستاذ جامعي لدراسة قضايا

التجارة والاستثمار.

وفي سنة ١٩٩٥، حين كان مجلس الإدارة يناقش النظام البنكي الدولي، اقترح سليمان أنه ينبغي أن تُخصَّص منحةٌ ثانية لدراسة هذا الموضوع في المعهد. وقَدَّم نصف مليون دولار مساهمة منه في هذه المنحة التي يَصل المبلغُ اللازم لتأسيس منحة من نوعها مليونين ونصف أو ثلاثة ملايين دولار في العادة - كما وعد بأنه سوف يتبرع بالمزيد إذا ما وُوفِق على الفكرة وأَسهَمت بعضُ البنوك الأخرى فيها. ثم ووفق على الفكرة وأسهم سليمان وبعض البنوك فيها. واقترح بيرجستين أنه ينبغي أن تسمى هذه المنحة باسم سليمان، لكن سليمان قال إنه يفضِّل أن تسمى باسم صديقه السير دينيس ويذرستون الذي تقاعد مؤخرًا من رئاسة بنك مورجان J.P Morgan. ثم رُشِّح موريس جولدستين لهذه المنحة، وكان يَعمل نائبًا للرئيس لشؤون الأبحاث في صندوق النقد الدولي وله اهتمام خاص بالقضايا التي تؤثِّر في الأسواق المالية الناشئة.

وكان هذا التوقيت موفقا. فقد كتب جولدستين دراسة بعنوان "الحُجَّة لإيجاد نظامٍ معياريٍّ دولي للبنوك" The Case for an International Banking Standard، ونشرها المعهد في أبريل سنة ١٩٩٧. وتَقتَرح الدراسةُ أنه يجب على البنوك في الدول كلها -وفي تلك الدول التي ترغب في التقيُّد بهذا المعيار، في

الأقل- أن تتماشى لا مع منظومة من النِّسَب بين رأس المال والإقراض (وهي النسب المتعارف عليها والمعروفة بنِسَب كوك Cooke Ratios) وحسْب، بل يجب كذلك أن تتماشى مع المعايير التي تُنظِّم أمورًا مثل: الإقراض "من الداخل"؛ والإقراض "القَسْري" (وذلك حين تُرغِم الحكوماتُ البنوكَ على تمويل مشاريع هذه الحكومات)؛ والشفافية المالية؛ والقواعد المعيارية للمحاسبة؛ واستقلال المراقبين على البنوك؛ وكفاية رأس المال. وبعد شهور قليلة من نشر دراسة جولدستين تفجرت في تايلاند أولُ الأزمات البنكية والاقتصادية في الشرق الأقصى. فقد أَصدَرت البنوكُ ومؤسسات الإقراض الأخرى في تايلاند والدول المجاورة كميةً ضخمة من السندات والوسائل الأخرى قصيرة الأمد، وهي التي اشترتها صناديق التقاعد وشركات التأمين والصناديق التعاونية والمستثمرون الآخرون من دول العالم الصناعي الذين كانوا يسعون من وراء هذا الشراء إلى جني أرباح أعلى من تلك التي يحصلون عليها في بلدانهم. كما ضخَّ أولئك المستثمرون أنفسُهم أموالَهم في شراء أسهم الشرق الأقصى -أي في أسهم الشركات التي بدا أنها تُمثِّل أسرع جزءٍ من الإنتاج الصناعي العالمي نموّا وهو ما جعلها تنمو بوتيرة تَفوق سرعةَ نموِّ الشركات في الغرب. وبمجرد أن بدأ المستثمرون يفقدون ثقتهم في تلك المنطقة- وكان ذلك في

البداية نتيجة لهروب هؤلاء المستثمرين عند ظهور إشارات الضعف في الأنظمة المصرفية لتلك المنطقة – أخذوا يتسابقون في بيع ما يملكونه، وهو ما تسبب في حدوث أزمات متزامنة في العملة والبنوك وأسواق الأسهم.

ولم تكن دراسة جولدستين الوحيدةَ التي عَرضَت للطرق التي يمكن بها تجنُّب وقوع مثل هذه الأزمات. إذ كان هناك دراستان أخريان نُشِرتا في سنة ١٩٩٧: وصدرت الدراستان عن لجنة بازل لمراقبة عمليات البنوك، التي كانت تعمل بشكل وثيق مع بنك المقاصّات الدولي Bank of International Settlements، ومع لجنة "نُواب الدول العشر" G-10، التي تتألف من نواب وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة الدول الصناعية الأكثر ثراء. لكن دراسة جولدستين هي التي لفتت الانتباه أكثر من غيرها. وفي يونيو ١٩٩٧ صرح ستانلي فيشر، نائب مدير الإدارة في صندوق النقد الدولي، للمجلة الاقتصادية المتخصصة بشؤون البنوك الأوروبية Euromoney أن لجنة بازل ترى أن "المعايير البنكية التي تصلح للتطبيق على الدول الصناعية وعلى غيرها ربما تحتاج إلى عشر سنوات تقريبًا لتطويرها وإقرارها"، وأرجع الفضل لجولدستين في "استنفار المؤسسات، التي يَصعُب استنفارُها، بسرعة غير معهودة من قبْل". وكان تطبيق المعايير البنكية العالمية أبرز الموضوعات التي

نوقشت في اجتماعات صندوق النقد الدولي التي عُقِدت في هونج كونج في شهر سبتمبر. وكان هناك بعض التنافس بين صندوق النقد الدولي وبنك المقاصات الدولي وبعض الهيئات الأخرى بشأن الهيئة التي يجب تكليفها بتنفيذ القواعد الجديدة. وكان التوجُّه الغالب أنه يجب في الوقت الراهن إيجاد منظومةٍ من القواعد البنكية أو المعايير التي يجب الاتفاق عليها، وأن تقوم البلدان منفردةً بالإعلان عن تبنيها لها. وتقوم الهيئة المكلَّفة بذلك، من ثَمَّ، بمراقبة الكيفية التي تنفذ بها البلدان المختلفة تلك القواعد ثم تُبلِّغ الأسواق العالمية، عن طريق نشر تقارير عن هذا الشأن. وستقوم الأسواق بتقدير أسعار ديون هذه البلدان اعتمادًا على تنفيذها لتلك القواعد.

❖ ❖ ❖

وكان يُطلَب من سليمان في بعض الأحيان أن يقوم ببعض أنواع الوساطة بين المملكة العربية السعودية وأصدقائه الأمريكيين. ويروي كارل موليز، أحد مديري بنكرز ترست، وهو الذي ساعَد سليمان خلال المشكلات التي حدثت بينه وبين سيتي بنك في أواخر الستينيات، قصةَ معروفٍ يَفوق تلك المساعدة بكثير أسداه له سليمان بعد عشر سنوات.

ففي تلك الفترة، أي سنة ١٩٧٧ حين عاد موليز إلى العمل في بنكرز ترست بعد انتقاله من بنك لوب رودز، كان بنكرز

ترست يمرُّ بسنوات صعبة. فقد عانى بشكل سيئ من الانكشاف البالغ للأسواق العقارية، وانخفضت أرباحه، وحُذف اسمُه من قائمة البنوك التي يمكن أن تشتري منها مؤسسةُ النقد العربي السعودي السنداتِ الحكومية الأمريكية. وحدث ذلك في الفترة التي شَهِدت أضخمَ فائض نقدي في المملكة، حين كانت مؤسسة النقد العربي السعودي تمثل قوة يُحسَب حسابها. وكانت البنوك في العالم أجمع ترغب في التعامل معها، وهو ما جعل محافظ المؤسسة عند نقطة معينة يلجأ إلى الاجتماع بممثلي البنوك الصغيرة الذين جاءوا إلى المملكة في مجموعات تضم كل واحدة منها ثلاثة بنوك. وكان أولُ سؤالٍ وجَّهه رئيسُ بنكرز ترست إلى موليـر حين التحق بالعمل فيه يتَّصل بما إن كان يَعرف أحدًا يمكن له أن يساعد البنك بإعادته إلى قائمة مؤسسة النقد العربي السعودي. وكان أولُ اسم خَطَر له اسمَ سليمان، فاتصل به ورجاه أن يَكتب خطابَ توصية بهذا الشأن للمؤسسة. فأجابه سليمان بأن هذه ليست الطريقة المألوفة التي تَسير بها الأمور في المملكة العربية السعودية، ثم أضاف أنه "سيفكِّر في الطريقة الملائمة لمساعدته" حين يزور موليـر المملكة في المرة القادمة.

وفي أوائل سنة ١٩٧٨ زار موليـر الرياض ووعده سليمان بأنه سوف يدعو للعشاء معه "عددًا من الأشخاص". وحين وصل

إلى المطار كان في استقباله مدير الفرع الخارجي لبنكرز ترست في البحرين، الذي أبلغه بأنباء غير مشجعة مفادها أن رئيس بنك أمريكا Bank of America، وكان أكبر بنك في العالم حينذاك، موجود في الرياض وأنه أقام حفلَ عشاء دعا إليه "رجال الأعمال السعوديين كلهم". وعندها شعر موليز بشيء من اليأس، لكنه حين دخل منزل سليمان وَجَد ثلاثةَ ضيوف آخرين، هم: محمد أبا الخيل، وزير المالية؛ وعبد العزيز القريشي، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ونائبه خالد القصيبي. ولم ينته الحفل إلا وكان موليز قد حصل على موعد لمقابلة محافظ مؤسسة النقد صباح الغد.

وحين اجتمع موليز صباح الغد بمحافظ المؤسسة بادر بتقديم تقرير عن الوضع المالي للبنك وعن قدراته. فتناول القريشيُّ التقريرَ وقال له: "سوف أعطي هذا التقرير لمحلِّلينا الماليِّين وأفترض أنهم لن يجدوا فيه أية مشكلة. لكن يجب عليَّ إبلاغُك أن سليمان نصحنا بأنه ينبغي لنا أن نتعامل معك. ذلك أنه يعرف عن بنكرز ترست أكثر مما يمكن لي أو لموظفي المؤسسة أن نعرفه، لهذا فقد وجَّهتُ المسؤولين في المؤسسة بأن يعيدوا بنكك إلى القائمة".

ومما قاله لي موليز، حين كان يروي لي هذه القصة: "لقد كدت أسقط من على الكرسي الذي كنت أجلس عليه، وقد فاجأ

هذا الإجراء زملائي في البنك في نيويورك. إذ لم يكونوا يتوقعون أن الأمور ستتم بهذه السرعة. وكان وضعُ بنكرز ترست على القائمة مرة أخرى مهمًّا جدًّا للبنك - فهو يعادل مبلغًا بعشرات الملايين لنا. ولقد كانت فَجْوةً حقيقة ألا يكون لنا علاقة بمؤسسة النقد العربي السعودي. إذ ليس الأمر مقصوراً على فَقْدنا عميلا، بل يعني كذلك عدم وجود صلة لنا بفصيلة من فصائل الغوريلا يبلغ وزنها ٧٠٠ رطل تتجول في السوق (ويعني بهذا التمثيل لقوة الاقتصاد السعودي ...) وتذكِّرني هذه القصة بقصة رجل اقترب من الثري الفرنسي بارون دي روتشيلد في القرن الماضي ليطلب منه إقراضَه بعضَ المال. فأجابه البارون: ""لا"، وذلك لأسباب عديدة كلُّها جيد ."، لكنْ يمكنني مساعدتك بأن أعبُر صالةَ السوق المالية وأنا واضع يدي على كتفك". وأشعر أن هذا ما فعله سليمان لي".

❖ ❖ ❖

وقد ظل سليمان، طوال إقامته في أمريكا وبريطانيا، واعيًا بانتمائه السعودي والعربي، وكان يُزعجه، بالقدر الذي كان يُزعج العربَ الآخرين، في أمريكا على وجه الخصوص، الانحيازُ الواضح في أكثر الهيئات الحكومية والإعلام إلى إسرائيل. وكان يرى أن من واجبه في مجالس الإدارة واللجان كلها التي كان عضوًا فيها الدفاع عن أمته، وحين يُسيء أحدُ أعضاء تلك الهيئات إليها كان سليمان

يتدخل على الدوام ليصحح له أو لها مفاهيمَه.

كما كتب سليمان عددًا من المقالات التي نشرت في بعض الصحف والمجلات. فإذا بدا له رأيٌ وجيه في قضية معينة ووجد أن مطبوعة مّا يمكن أن ترحِّب بمقال يكتبه عنها يطلب من أحد موظفيه أن يجلس إليه ساعةً تقريبًا لكي يَشرَح له ما يَفكر به. وبعدها يكتب هذا الموظفُ المقالَ، ثم يناقشه سليمان مع موظفيه الآخرين. وبعد ذلك يَأمر بإرساله إلى تلك الجريدة أو المجلة. وحقق نجاحًا كبيرًا في قبول الصحف والمجلات نشر المقالات التي كتبها.

وكتب عددًا من المقالات عن المملكة العربية السعودية وعن منظمة الأوبك في مجلة فورتشن في سنة ١٩٧٩، وفي مجلة واشنطن كوارترلي التي يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، في خريف سنة ١٩٨٣. وفي نوفمبر ١٩٩٣ نشر مقالاً طويلاً بعنوان: "No statehood, No Lasting Peace استحالة السلام الدائم في غياب دولة (فلسطينية)"، ونشرتْه جريدة وول ستريت جورنال.

وأَتْبع هذا المقال في أغسطس ١٩٩٧ بمقال عنوانه: "A Chorus for Statehood الإجماع على إنشاء دولة (فلسطينية)"، ونُشرِ في زاوية: "Personal View وجهة نظر"، في

صفحة الرأي في جريدة فاينانشل تايمز. وبدأ هذا المقال بملاحظة مفادها أن مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية كانت تحاول إحياء عملية السلام وهو ما جعلها تدعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تأكيد تعهداتهم بهذه العملية. ويقول سليمان "إن هذا أمر جيد"، لكنَّ هناك حدودًا لما يمكن أن نتوقعه من هذه الشراكة غير المتكافئة. ذلك أننا نتوقع أن تقوم السلطة الفلسطينية "بتقديم الخدمات الاجتماعية للفلسطينيين، وتشييد البنية التحتية، وتطوير المؤسسات المدنية، وتطوير الاقتصاد... وتعقُّب الإرهابيين... لكنها لا تُمكَّن من حيازة الوسائل التي تستطيع بها تنفيذ هذا كله". ومهما كان الإرهاب السياسي مستهجَنًا فَلَه أسبابُه العميقة. فهو لم يأت من فراغ. ذلك أن أسبابه تنبُع من ثلاثة عقود من الاحتلال حاولت إسرائيل خلالها حرمانَ الفلسطينيين من حرياتهم وحقهم في الحياة.

"وارتكبت حكومةُ إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ الجرائم التالية في فلسطين: فقد قتلت أكثر من ٢٠٠٠ من الفلسطينيين العُزَّل؛ وجرحت أكثر من ٣٥٠٠٠٠ منهم وهؤلاء بحاجة إلى العناية الطبية؛ وصادرت أراضيهم؛ وجرفت أكثر من ٢٥٠٠٠٠ شجرة؛ كما فقد الفلسطينيون كل حقوقهم المائية تقريبا؛ وهدمت ١٩٠٠٠ بيتٍ في غزة خلال السبعينيات؛ وطَردت أكثر من ٧٠٠٠٠٠

فلسطينيّ؛ بالإضافة إلى عدد لا يحصى من حالات التعذيب الموثَّقة، وأشكالِ الإيذاء، وقَدْرٍ لا حدَّ له من الإهانات". ويضيف سليمان، "وقد انخفض الدخل القومي في مناطق السلطة الفلسطينية الآن بنسبة ٣٨ ٪ منذ إنشائها في سنة ١٩٩٤، كما ارتفعت نسبة البطالة ارتفاعًا حادا، وانخفض الدخل الفردي إلى أقل من ١٠٠٠ دولار في السنة. وكان هذا كله نتيجة لإغلاق إسرائيل المتكرر للطرُّق، وحصارها للمدنيين وتجميدها ملايين الدولارات من أموال السلطة الفلسطينية. ولا تستطيع السلطة الفلسطينية أن تتحكم إلا بقدر ضئيل في مستقبل مواطنيها. ولا يُسمَح لها ولا لمواطنيها بالتمتع بأي قدر من الكرامة".

ولكي يحقق الفلسطينيون هذه الكرامة، كما يَستنتج سليمان، يجب أن يتاح لهم إعلان استقلالهم في نهاية المطاف. فهناك "إجماع متزايد" على وجوب قيام الدولة الفلسطينية، لا في العالم العربي وحده بل في الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية والولايات المتحدة، ولدى الليبراليين في إسرائيل كذلك. ولقد حان الوقت لأن تَقبَل الأطرافُ كلُّها بإقامة الدولة الفلسطينية، ويجب ألا تُترك الأمور "لمحادثات الوضع النهائي". فإذا حصل الفلسطينيون على دولتهم فسوف يتمتعون "بالحرية والمسؤولية"، وهذا ما يمثل جوازًا لعبورهم "للكرامة ومستوى الحياة اللائق".

ومما يلفت النظر أن قليلاً من العرب، فيما عدا الصحفيين منهم، يكتبون مقالات من هذا النوع، أو يُسهمون في الحوار السياسي في الدول الغربية بأية وسيلة أخرى. ذلك أنهم لم يتعودوا على الحوار العلني؛ ويجدونه نقيضًا للوقار، ويَقَعون فريسةً للخجل إذا هاجم أحدٌ يتبنى وجهةَ نظر مغايرة وجهاتِ نظرهم أو اختلف معهم فيها. كما يتخوفون من الظهور كأنهم يقومون بالوظيفة التي ينبغي أن تقوم بها حكوماتهم. وحين تُناقِشهم في الكيفية التي يمكن بها الحصول على تأييد غربي أكبر للفلسطينيين فكثيرًا ما تسمعهم يقولون إنه ينبغي لهم أن "يستعينوا بشركات علاقات عامة ممتازة".

أما سليمان فهو أحد القلائل الذين اكتشفوا أنه لا بديل عن أن ينخرط الأفراد أنفسُهم في الحوار عبر أجهزة الإعلام للتعبير عن وجهة النظر العربية. ويحتاج هذا الأمر إلى قدر من